رابعاً : البُعد التنويرى فى دراسة الفلسفة

مهمة أستاذ الفلسفة بين التعليم والدعوة للتنوير

أ. د. محمد مجدى الجزيرى (*)

لاشك أن الطابع النقدى للفلسفة هو الذى جعلها من أكثر مجالات الثقافة تعرضًا للطعن، ومن هنا كانت موضع التساؤل وموضع الهجوم أيضًا، وكان على الفيلسوف أن يواجه العديد من الحملات الضارية التى استهدفت الفكر الفلسفى على مر العصور.

وإذا كانت الحرية تشكل التزامًا يود البعض لو تخلص منه، وترك لغيره مهمة الاختيار نيابة عنه، فكذلك الحال بالنسبة للفلسفة، فليس من السهل عليك أن تفكر وتعى وتتعقل وتتأمل وتبحث وتحلل وتكشف وتنقد، والحق أنه لا محل للفلسفة ما لم تقربها بعالم الحرية، فالفلسفة هى أساسًا حرية الفكر وحرية النقد. فليس ثمة فلسفة لو أحكمنا الحصار حول انطلاقات الفكر الإبداعية فى كل الميادين الإنسانية، كما أنها ليست تسويغًا لسلطان وخضوعًا لمقتضيات الضرورة والإرغام. بل إنها جدة وطرافة وانبثاق إبداعى يتجاوز عالم المعطيات الفعلية، والفلسفة بحكم طبيعتها تتجاوز دائمًا نفسها، فلا تقنع بما تحققه، وإلا كان مصيرها الجمود والفناء وكان محلها المتاحف وحديث الذكريات، ففى عالم الفكر الفلسفى لا توجد آراء قطعية لا تتحمل التعقيب أو النقد، وليست الفلسفة مطالبة بأن تقدم لنا الكلمة الأولى والأخيرة، وبالتالى لا يحق لنا أن نضفى طابع القداسة على أفكار الفلاسفة

(*) أستاذ الفلسفة المتفرغ بكلية الآداب ـ جامعة طنطا.

ونظرياتهم، ولو أدركنا الفلسفة على هذا النحو كنا فى مأمن من إحالتها إلى رموز أسطورية خارج دائرة الزمان، ومن هذا المنطلق تتأكد الدلالة وهى التنويرية للفلسفة، فالفلسفة ضمير تاريخنا وحضارتنا، وهى أصدق تعبير عن هموم الإنسان فى كل عصر، وهى أيضًا مسئولية لا يمكن للإنسانية أن تتجاهلها أو تكف عن الاشتغال بها.

ومهمة أستاذ الفلسفة أو وظيفته ترتبط بهذا السياق أو المنظومة، وبطبيعة الحال فهى تفترض منذ البداية الاعتراف بها وإلا فقدت مشروعية وجودها، ففى مجتمع يفرض قيودًا على حرية الفكر منذ البداية، أو يقيم تعارضًا بين العقيدة الدينية وبين الفلسفة، لا نتوقع أن يطرح التساؤل حول وظيفة أستاذ الفلسفة، باعتبار أن مثل هذه الوظيفة مرفوضة من أساسها، وفى مجتمع يسمح بهامش من الحرية ويضع الفلسفة ضمن برامجه التعليمية، هنا يمكن أن تثار التساؤلات حول قيمة الفلسفة، والمهمة الحقيقية لأستاذ الفلسفة.

وقد يرى البعض أن مهمة أستاذ الفلسفة مهمة تعليمية خالصة، عليه أن يتابع النظريات الفلسفية بالشرح والدرس والتحليل، طبقًا لمنهج دراسى محدد وتوصيف محدد للمادة، لا تختلف مهمته عن مهمة كل معلم مخلص لعمله، وهو يتقاضى أجره مقابل هذه الوظيفة، إنه ليس كاتبًا حرًا، وإنما هو بالدرجة الأولى يعمل فى مؤسسة رسمية حكومية، عليه أن يلتزم بتقاليدها وقوانينها، إنه لا يستطيع أن يكون يساريًا يدافع عن الفكر اليسارى فى دولة تعترف منذ البداية أنها ضد اليسار، ولا يستطيع أن يكون مفكرًا ليبراليًا ينادى بالنظام الليبرالى الرأسمالى فى دولة تؤكد منذ البداية توجهها الشمولى الماركسى، وفى هذا الصدد يمكن أن نتناول ما لاقاه المفكر الروسى نيكولا بيرديائف من هجوم على مواقفه الفكرية من قبل النظام الشيوعى فى روسيا على الرغم من ميوله الثورية الاشتراكية، ففى عام 1920 اختير بيرديائف أستاذاً للفلسفة بجامعة موسكو حيث واصل العمل بها لمدة عام، ألقى خلالها

مجموعة من المحاضرات انتقد فيها الماركسية صراحة وبلا أدنى عائق هذا بالإضافة إلى اشتراكه إيجابيًا فى اتحاد الكتاب، وكثير ما كان يتدخل من أجل أعضاء الاتحاد للحصول على إذن بإطلاق سراح بعض الأعضاء من السجن. وفى عام 1922 أسس الأكاديمية الحرة للعلم الأخلاقى، وضم لها ممثلين لاتجاهات متباينة لا يوحد بينها سوى الاعتراف باستقلال القيم الروحية وأولويتها وكان الهدف من إنشاء هذه الأكاديمية هو استمرارية العمل الثقافى وحشد كافة القوى الثقافية والفكرية الميسرة بعضها إلى بعض. ونظمت الأكاديمية سلسلة من المحاضرات والندوات فى بعض القاعات التى أتاحت السلطات تأجيرها فى ذلك الوقت وكان من أهم المحاضرات التى ألقاها بيرديائف فى الأكاديمية محاضراته عن فلسفة التاريخ وأهمية دوستويفسكى وتحليل فلسفة الحضارة عند شبنجلر. ونتيجة لبعض هذه المحاضرات ظهرت كلمة تقول إن بيرديائف قد استغل المؤسسة السوفيتية للدعاية الدينية وأن مثل هذه الأعمال يجب أن توقف فورًا، وعلى إثر هذه المقالة استدعى بيرديائف للتحقيق معه. فسألوه عن معنى العلم الأخلاقى وعما إذا كان يختلف عن معنى العلم الطبيعى، وانتهت الحادثة بسلام إلا أنها تسببت فى التمهيد فى طرده من روسيا فيما بعد.

ويمكننا أيضًا أن نشير إلى هيدجر، فعندما استولى النازيون على مقاليد الحكم فى ألمانيا، عين مدير الجامعة فريبورج سنة 1923، وقدم محاضرة بمناسبة تعيينه تناول فيها وضع الجامعات الألمانية، وعلى الرغم من استقالته من الجامعة عام 1924، فقد اعتبره الحلفاء من أعوان النازية، ومنعوه من التدريس بالجامعات الألمانية حتى بعد انتهاء الحرب، وفى مقابل موقف هيدجر نجد كارل ياسابرز أستاذ الفلسفة بجامعة هيدلبرج فى عام 1921، فقد أبعده الحكم النازى عن التدريس بالجامعة فى عام 1937، فى ضوء رفضه الصريح أن يكون داعية للفكر النازى، ولم يتمكن من العودة إلى منصبه إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن هنا كان تعيينه مديرًا للجامعة فى عام 1944.

وشبيه بموقف كارل ياسبرز موقف الفيلسوف الألمانى أرنست كاسيرر، فبعد أن تولى هتلر الحكم، أثر كاسيرر السلامة ومن ثم كان قراره بالهجرة، وعرضت عليه ثلاث وظائف خارج ألمانيا، الأولى فى أكسفورد، والثانية فى أوبسالا والثالثة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى النهاية قبل عرض جامعة جيتورج فى السويد. وعندما اشتدت الحرب العالمية الثانية فى أوروبا أثر الهجرة فى النهاية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فسافر إليها على آخر باخرة سمح لها الألمان بالسفر.

أما بالنسبة لعالمنا العربى، فإن الأمثلة متنوعة ومتعددة فى تصادم أستاذ الفلسفة مع النظام القائم. كما أن هناك بعض الدول العربية التى حرمت تدريس الفلسفة ومن الطبيعى أن لا يجد أستاذ الفلسفة مكانه بها فى ظل الحصار الذى فرضته على حرية الفكر من ناحية وعلى تدريس الفلسفة من ناحية أخرى، وربما أمكن تدريس الفلسفة تحت مسمى أخر يسمى ثقافة عامة فى بعض الأحيان، وسمى عقيدة فى أحيان أخرى، لكنه فى كلتا الحالتين على أستاذ الفلسفة أن يطوع مادته لمتطلبات النظام القائم، ويبعدها عن كل شبهة تتعارض مع متطلبات دراستها. وربما لاحظنا بشىء من الغرابة والدهشة التصريح بتدريس الفلسفة والمنطق فى بعض الجامعات العربية التى كانت محرومة منها مسايرة لضغوط بعض القوى الخارجية التى نادت بالإصلاح التعليمى بصفة خاصة وربما كان التساؤل الذى يفرض نفسه إلى أى حد يمكن أن تتعارض حرية الفكر لدى أستاذ الفلسفة مع متطلبات وظيفته.

وبداية يمكن القول بأن أستاذ الفلسفة متى قبل العمل فى جامعة رسمية حكومية تشرف عليها وزارة التعليم، فإنه من الطبيعى أن يلتزم بمواثيق النظام التعليمى والسياسى، فهو يتقاضى أجره نظير عمله ولا يعقل أن يتمرد صراحة على أسس وتقاليد هذا النظام، ففى ظل الحكم الشيوعى لم يكن مسموحًا فى الجامعات السوفيتية أن تكون مناهجها معارضة لفلسفة

الحكم القائم، فأستاذ الفلسفة يعمل تحت مظلة هذا النظام، ومتى أراد التمرد عليه فإن بمقدوره أن يستقيل وينهى تعاقده مع الجامعة ويمكنه أن يكون مناضلاً وثائرًا ضد النظام، وعليه أن يتحمل تبعات تمرده من اعتقال أو محاكمة إلى غير ذلك، ولا أعتقد أن أساتذة الفلسفة فى مصر كان بمقدورهم الهجوم على النظام الاشتراكى فى الجامعات المصرية صراحة أو الحث على التمرد عليه، وإن أتاح لهم النظام حرية تدريس كل التيارات والمذاهب الفلسفية المعارضة له كما أتاح لهم دراسة ومناقشة كل التيارات الفلسفية فى مجلات حكومية ومنها مجلة الفكر المعاصر. تنوعت وتعددت التيارات التى تبناها أساتذة الفلسفة فى تلك الفترة، تحديدًا فترة الستينيات من القرن الماضى، وكان بمقدور أستاذ الفلسفة أن يقدم لنا بوضوح التيار الفلسفى الذى ينتمى إليه، دون أن يطغى هذا التيار على بقية التيارات التى يرى أن مهمته التعليمية تتطلب منه أن يقدمها لطلابه.

وربما كان أستاذ الفلسفة فى ذلك الوقت على درجة عالية من التواضع وإدراك قيمة البحث الفلسفى والبعد عن كل الإدعاءات الكاذبة، فلم يدع أحدًا منهم أنه من المناضلين والثوار وأصحاب المواقف الحدية ورفض أنصاف الحلول، كما لم يدع أحدًا منهم أنهم من فلاسفة القرن العشرين.

ومن انتمى منهم إلى الفكر الاشتراكى ودافع عنه فى بعض دراساته ومقالاته لكن هذا الدفاع لم يمنعه أن يكون على درجة من الحيدة والموضوعية فى عرضه لبقية تيارات الفكر الفلسفى المعاصر، وهناك من لم يتعاطف مع الفكر الاشتراكى وأعلن موقفه بوضوح فى تبنى نزعة فلسفية بدت معارضة له إلى حد كبير وأعنى بها تبنى النزعة العلمية على نحو ما لاحظناه عند زكى نجيب محمود، لكن هذا الدفاع عن الفلسفة التحليلية لم يؤد به إلى إنكار كل التيارات المعارضة لها، كما لم يؤد به إلى فرض نزعته على طلابه أو رفض كل النزعات المعارضة لها، ولعل كتابات زكى نجيب محمود تؤكد هذه الحقيقة، وإن لم ينكر تحيزة للفلسفة التحليلية على بقية الفلسفات المعاصرة. وليس

أدل على ذلك كتابه من نحو فلسفة علمية الذى ظفر بجائزة الدولة التشجيعية فى عام 1960 أى زمن المد الاشتراكى والذى سبقه كتاب خرافة الميتافيزيقا الذى صدر فى بدايات ثورة يوليو عام 1953، ولم يتعرض النظام الحاكم لفكر زكى نجيب محمود بالتنديد والوعيد بل أوكل إليه رئاسة تحرير مجلة الفكر المعاصر فى عام 1960 إيمانًا منه بحرية الفكر. وجاءت مجلة الفكر المعاصر بدورها نافذة على كل التيارات الفلسفية فى تلك الفترة، دون تحيز لتيار دون آخر، وهو ما جعلها مغايرة لمجلة الطليعة التى انفردت بعرض الفكر الاشتراكى وحده.

ومن ثم كان زكى نجيب محمود نموذجًا لأستاذ الفلسفة الذى وإن تحيز لتيار معين لكنه فى قائمة الدرس كان معلمًا يدرك ضرورة التزام النزاهة والحيدة، ولعل حرص زكى نجيب محمود على تدريس المواد الفلسفية التى تتفق مع نزعته العلمية ومنها مادتى فلسفة العلوم والمنطق أتاح له أن يعبر عن رأيه بوضوح دونما طغيان على الانتقاص من شأن بقية التيارات الفلسفية فى المعاصرة التى لا تتفق مع فكره، ويحضرنى فى هذا الصدد ما كتبه فى مؤلفه "فلسفة وفن" الذى صدر فى عام 1963، ففى هذا المؤلف ندرك تقديره العميق لكل أساتذة الفلسفة الذين تبنوا نظرات فلسفية مغايرة له، بل ويؤكد قيمة هذه النظرات فى تكامل خريطة الفكر الفلسفى فى بلادنا. ومن هنا كان تقديره للدعوة إلى حرية الفرد على أساس من الفلسفة الوجودية عند عبدالرحمن بدوى، والدعوة إلى المذهب الروحى على يد عثمان أمين فى كتابه "الجوانية" والدعوة إلى المثالية المعدلة عند توفيق الطويل والدعوة إلى الفلسفة الوجودية عند زكريا إبراهيم والدعوة إلى الفلسفة الواقعية عند يحيى هويدى.

ولعل كل نموذج من النماذج السابقة، وإن انطلق من وجهة نظر معينة، لكن هذه الوجهة لم تمنعه أن يكون أمينًا وموضوعيًا فى عرضه لبقية تيارات الفكر الفلسفى المعاصر، ومدركًا أن وظيفته كمعلم لا تعنى فرض نظرته

الخاصة أو توهم إمكانية أن يكون زعيمًا وثوريًا بين طلابه أو الانتقاص من شأن انتماءات غيره الفلسفية. هل يمكن أن يقال إن عبدالرحمن بدوى اقتصر على عرض مدارس الفلسفة الوجودية وحدها دون غيره أو أن توفيق الطويل اقتصر فى تدريس المثالية المعدلة مع تجاهل بقية المذاهب الخلقية، أو أن يحيى هويدى اكتفى بتدريس الفلسفة الواقعية لطلبة الفلسفة أو أن زكريا إبراهيم لم يعلم طلبته غير أصول الفلسفة الوجودية وتجاهل متابعة بقية تيارات الفكر الفلسفى المعاصر.

أدرك هذا الجيل أهمية دور المعلم فى غرس روح الفلسفة ومسئوليته فى تكوين جيل من الباحثين والدارسين للفلسفة، ولم يبخل على طلابه بشىء بل قدم لهم كل ما استطاع أن يحيط به من الفكر الفلسفى، من منطلق الإيمان بأن الوظيفة التعليمية للفلسفة لا تتعارض بل تدعم بعدها التنويرى، كما أن هذه الوظيفة من ناحية أخرى لا تنفى إمكانية أن يكون لأستاذ الفلسفة فكره الخاص واجتهاداته الفكرية وموقفه المتفرد، شريطة ألا يوجه طلابه إلى نظرته الخاصة وحدها ويفرضها عليهم بصورة لا تدع مجالاً للفكر النقدى الحر، وإلا كان بذلك نموذجًا لإرهاب الفكر وديكتاتورية الرأى وهو ما يتعارض مع صميم روح الفلسفة، ويتعارض أيضًا مع عمله العام، فمن حقه أن ينتمى إلى حزب سياسى معين، من حقه أن يشارك فى الندوات والمؤتمرات التى يقدم لنا فيها فكره الخاص، لكن ليس من حقه أن يحول قاعة الدرس إلى ساحة لترويج أفكاره الحزبية والسياسية، ليس من حقه أن يكون ثائرًا زعيمًا ومناضلاً بين طلبته، ومنافقًا ومتملقًا للسلطان وقت الضرورة، من حقه أن يؤكد قيمة الفكر النقدى فى كل ما يعلمه لطلابه، لكن ليس من حقه أن يصادر على حق طلابه فى الانفتاح على نوافذ المعرفة.

ولا شك أن من أخطر ما يمكن أن يتعرض له أستاذ الفلسفة يتمثل فى الطغيان والتوهم بأن عمله كأستاذ فلسفة يتوحد مع الثوار والمناضلين والزعماء وأصحاب الرسالات والدعاوى الإصلاحية والأخلاقية، وهنا يتحول

أستاذ الفلسفة إلى خطيب وداعية بين الطلاب، وهى حالة تنم عن شعور العجز فى مواجهة المجتمع الكبير بكل مؤسساته الرسمية والمدنية، وهنا لا يجد أستاذ الفلسفة أمامه غير المجتمع الطلابى المحدود ليمارس فيه كل ما حرم من ممارسته فى مجتمعه، وسرعان ما يتخلى أستاذ الفلسفة عن وظيفته المهنية ليتلبس مسوح الدعاة والوعاظ فلا يرى شيئًا يجب موقفه الفلسفى، متجاهلاً ومتناسيًا أن وظيفته التنويرية بين طلابه تتطلب من بين متطلباتها أن يغرس فى وجدانهم النزعة النقدية التى تتجاوز كل نظرة أسطورية جامدة يمكن أن نحيل الفكر الإنسانى من خلالها إلى فكر مقدس لا يقبل الجدل أو النقاش. وتكون النتيجة مؤسفة ومؤلمة، قد فشل فى تقديم جيل جديد من الباحثين واكتفى بتقديم جيل من الثوار لا يقفون على أرض صلبه، بقدر ما يقفون على أرض رخوة هشة توهم أستاذ الفلسفة أنه مؤسسها ومشرعها. وهكذا تتحول الفلسفة إلى ضجيج وصراخ بدلاً من أن تكون تأملات وتحليلات وتنظيرات هادئة، وقد لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قد يتجاوزه إلى ما هو أفدح، خصوصًا متى توهم وتخيل أستاذ الفلسفة أنه مبعوث العناية الإلهية وأن بقدرته أن يوحد بين عقله الفردى المحدود والعقل المطلق بكل تجلياته، وبالتالى فبمقدوره أن يكون سلفيًا أو تقدميًا يساريًا أو ليبراليًا، بمقدوره أن يوحد بين عقله الفردى المحدود والعقل المطلق بكل تجلياته، وبمقدوره أن يوحد بين كل المتناقضات وبمقدوره أن يسموا بذاته الفردية المحدودة إلى مستوى الذات الكلية المطلقة. فقد قدم فى الفلسفة الكلمة الأولى والنهائية، بل إن نظرته الفلسفية تكاد تشكل نهاية الفلسفة فلا كلمة تأتى بعدها أو قبلها، ولا يهم بعد ذلك تحليل مواقفه المتناقضة، أو ازدواجية النظر والممارسة فى حياته، فقد امتلك وحده الحقيقة المطلقة التى تبطل ما عداها من حقائق.